



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٢٤ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف أحمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي في الدعوى (٢٧٣/اتحادية/٢٠٢٣): ماجد دجير موات.
المدعيان في الدعوى (٢٧٥/اتحادية/٢٠٢٣): محمد عبد الواحد خضير ومزهر كريدي حسوني.
المدعي في الدعوى (٤١/اتحادية/٢٠٢٤): وليد مهدي كريدي.
وكيلهم المحامي شهاب أحمد عبدالله علي.

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب العراقي / إضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان سامان محسن إبراهيم وأسيل سمير رحمن.

الادعاء:

ادعى المدعي في الدعوى (٢٧٣/اتحادية/٢٠٢٣) بوساطة وكيله أن المدعى عليه/ إضافة لوظيفته سبق وأن أصدر القانون رقم (١٠٣) لسنة ٢٠١٢، والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٢٦٢) في ٣١/١٢/٢٠١٢، والذي أضاف بموجبه بنداً للمادة (٤) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨، هو البند (ثالثاً) وجاء بالفقرة (د) منه (تسريع ترقية العنوان الوظيفي للموظف الحاصل على شهادة أعلى أثناء الخدمة في مجال اختصاصه الوظيفي الذي يمارسه في دائرته بمنحه عنواناً وظيفياً لكل سنتين اعتباراً من تاريخ تخرجه وصولاً إلى درجته الحالية ضمن الشروط الآتية: ١- توافر العنوان الوظيفي ضمن الملاك بما يتفق والهيكل الإداري للدائرة التي ينتمي إليها الموظف. ٢- أن يجتاز الموظف دورة تطويرية لكل عنوان وظيفي ضمن اختصاص عمله على أن لا تقل مدة الدورة عن أسبوعين)، وقد كان المدعي في الدرجة الخامسة وراتب إسمي ٤٨٨ ألف دينار، إلا أنه بعد تطبيق الفقرة (د) المذكورة آنفاً، وصدور الأمر الإداري من دائرته بالعدد (٥٦٨٢/٣١) في ٢٦/٧/٢٠٢٢ أصبح بموجبه في الدرجة الثامنة وراتب ٢٦٠ ألف دينار، وإن الفقرة (د) صادرت حقوقاً مكتسبة بالنسبة للعنوان الوظيفي، وزادت على ذلك وزارة المالية بالنسبة للراتب، وبذلك خالفت أحكام المادة (٤٦) من الدستور التي أكدت على عدم جواز تقييد الحقوق والحريات الدستورية إلا بقانون شرط أن لا يمس ذلك التقييد جوهر الحق أو الحرية، كما تضمنت الفقرة خرقاً واضحاً لمبدأ المساواة الذي أكدته المادة (١٤) من الدستور، حيث إن الموظف الذي يُعيّن لأول مرة، ويحمل شهادة (إعدادية أو دبلوم أو أولية - بكالوريوس أو عليا) يتمتع بحقوقها وامتيازاتها فور التعيين، أما الذي يحصل عليها أثناء عمله فيشترط تنزيل درجته الوظيفية ومعها راتبه، وأن يجتاز دورات تسريع حتى يستطيع الاستفادة من الشهادة التي يحصل عليها أثناء عمله، والملاحظ أن التسريع يتعلق بالعنوان الوظيفي إلا أن وزارة المالية سحبت على الدرجة المالية إذ يعاد الموظف إلى درجته السابقة،

الرئيس

جاسم محمد عبود



علماً أنه لا توجد في القوانين العراقية ما يسمح بتنزيل راتب الموظف ولا درجته إلا بعقوبة، حيث ورد في المادة (٨) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ (العقوبات التي يجوز فرضها على الموظف هي: خامساً: إنقاص الراتب ... سادساً: تنزيل الدرجة...) هذا من جهة، ومن جهة أخرى هنالك حالة ظلم كبيرة جداً في حالة وفاة الموظف الذي يتم تنزيل درجته قبل أن يصل إلى درجته الأصلية بعملية التسريع، فإن التقاعد الذي يمنح لعائلته سيكون باحتساب راتبه الإسمي على هذه الدرجة وليس استحقاق راتبه حسب خدمته ودرجته الأصلية، ولا يوجد مثيل لهذا النص في قوانين الوظيفة العامة في دول العالم، وإن المشرع غالباً ما يورد نصوصاً في القوانين التي يصدرها يتعهد بموجبها أن لا يمس الحقوق المكتسبة، لذا طلب المدعي من هذه المحكمة الحكم بعدم دستورية الفقرة (د) من البند (ثالثاً) من المادة (٤) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، وتحميل المدعى عليه المصاريف وأتعاب المحاماة. وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٢٧٣/اتحادية/٢٠٢٣) واستيفاء الرسم القانوني عنها، وتبليغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها استناداً لأحكام المادة (٢١/أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، أجب وكيه باللائحة الجوابية المؤرخة في ٢٦/١١/٢٠٢٣ خلاصتها: أن النص - محل الطعن - جاء خياراً تشريعياً وفقاً لاختصاصات مجلس النواب في تشريع القوانين الاتحادية استناداً لأحكام المادة (٦١/أولاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، وإن العنوان الوظيفي من الحقوق الوظيفية التي تنظمه القوانين النافذة، وتحدد شروط اكتسابه، مع ذلك فإن هذه الحقوق تعد مراكز قانونية عامة تخضع للتغيير بحسب تغير القوانين والتشريعات المنظمة لها، وإن الفقرة - محل الطعن - لم تصدر العنوان الوظيفي المكتسب، وإنما نظمت حالة الموظف الذي يحصل على شهادة أعلى أثناء الوظيفة بما يتلاءم مع مقتضيات تسيير المرافق العامة، فالموظف الذي يتغير عنوانه الوظيفي إلى عنوان مختلف عن عنوانه السابق لا يمكن المضي في ترفيعه من العنوان الأخير؛ وذلك لاختلاف المراكز القانونية بين العنوان السابق والعنوان الجديد، مما يقتضي إعادة الموظف إلى درجته الوظيفية عند التعيين، ومنحه العنوان الجديد وترفيعه من هذا العنوان، كما إن الموظف الذي تقدم للدراسة للحصول على شهادة أعلى أثناء الخدمة قد وافق على المركز القانوني الذي تنظمه هذه المادة والآثار القانونية المترتبة عليها، وهو ما يعني أنه قد تنازل بإرادته عن عنوانه الوظيفي السابق في مقابل الحصول على شهادة أعلى واحتسابها له، لا سيما أن قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، يشكل دعماً للموظف الذي يروم الحصول على شهادة دراسية أعلى أثناء الوظيفة، فبالإضافة إلى منح الموظف فرصة في تحسين تحصيله العلمي واحتسابها له في الوظيفة العامة، يميز القانون هذا الموظف عن غيره من خلال تسريع عنوانه الوظيفي لكل سنتين وصولاً إلى الدرجة الحالية، ولا يعد هذا عقوبة كما يشير إليه وكيل المدعي في عريضة دعواه، إنما هو إعادة تسكين الموظف في عنوان وظيفي جديد نتيجة للشهادة الجديدة التي حصل عليها التي تكون مغايرة للشهادة التي تعين عليها أول مرة، بناءً على رغبته، وإن ذلك خياراً تشريعياً لا يخالف أي مادة من مواد الدستور التي أشار إليها وكيل المدعي،

الرئيس
جاسم محمد عبود



لهذه الأسباب طلب رد دعوى المدعي وتحمله الرسوم القضائية والمصاريف وأتعاب المحاماة، وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حدد موعد للمرافعة وفقاً للمادة (٢١/ثالثاً) منه، وتبلغ به الأطراف، وفيه تشكلت المحكمة فحضر المدعي ووكيله وحضر وكيل المدعى عليه وبوشر بإجراء المرافعة الحضورية العلنية، وبعد أن استمعت المحكمة لأقوال وكلاء الطرفين لاحظت أن الدعويين المرقمتين (٢٧٥/اتحادية/٢٠٢٣) و(٤١/اتحادية/٢٠٢٤) المقامتين أمامها هما بنفس موضوع هذه الدعوى، ولوحدة الموضوع واختصاراً للوقت والجهد قررت المحكمة توحيد الدعوى واعتبار الدعوى (٢٧٣/اتحادية/٢٠٢٣) هي الأصل استناداً لأحكام المادة (٢/٧٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، فحضر في الدعوى (٢٧٥/اتحادية/٢٠٢٣) المدعيان وحضر المحامي شهاب احمد عبدالله وكيلاً عن المدعين في الدعويين الموحدتين مع الأصل، وبوشر بإجراء المرافعة الحضورية العلنية دقت المحكمة وقررت إدخال وزير المالية/ إضافة لوظيفته - شخصاً ثالثاً في الدعوى للاستيضاح منه عما يلزم لحسمها فحضر عنه وكيله الموظف الحقوقي (عامر عباس قادر) وقدم لائحة جوابية توضيحية مؤرخة في ٢٦/٢/٢٠٢٤، اطلعت عليها المحكمة وربطت ضمن أوراق الدعوى، وبعد استكمال المحكمة استيضاحها من الشخص الثالث قررت إخراجها من الدعوى، وبعد استكمال التدقيقات أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعين في الدعوى (٢٧٣/اتحادية/٢٠٢٣) وموحداتها ٢٧٥/اتحادية/٢٠٢٣ و٤١/اتحادية/٢٠٢٤ كل من (ماجد دغير موات ومحمد عبد الواحد خضير ومزهر كريدي حسوني ووليد مهدي كريدي) يطلبون الحكم بعدم دستورية الفقرة (د) من البند (ثالثاً) من المادة (٤) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، والتي نصت على أن (تسريع ترقية العنوان الوظيفي للموظف الحاصل على شهادة أعلى أثناء الخدمة في مجال اختصاصه الوظيفي الذي يمارسه في دائرته بمنحه عنواناً وظيفياً لكل سنتين اعتباراً من تاريخ تخرجه وصولاً إلى درجته الحالية ضمن الشروط الآتية: ١- توافر العنوان الوظيفي ضمن الملاك بما يتفق والهيكل الإداري للدائرة التي ينتمي إليها الموظف. ٢- أن يجتاز الموظف دورة تطويرية لكل عنوان وظيفي ضمن اختصاص عمله على أن لا تقل مدة الدورة عن أسبوعين)، والتي أضيفت بموجب القانون رقم (١٠٣) لسنة ٢٠١٢ المادة (١/ثالثاً) الفقرة (د) منه، لأنها تتعارض مع المادتين (٤٦) و (١٤) من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥، وتجد المحكمة الاتحادية بأن النص المطعون فيه جاء خياراً تشريعياً وفقاً لاختصاصات مجلس النواب في تشريع القوانين، وذلك عملاً بأحكام المادة (٦١/أولاً) من دستور جمهورية العراق، كما أن النص المطعون فيه يشكل دعماً للموظف الذي لم يستطيع قبل توظيفه الحصول على شهادة أعلى من شهادته، ومنح الموظف فرصة في تحسين تحصيله العلمي واحتسابها له في الوظيفة العامة،

الرئيس

جاسم محمد عبود